المناهج والتكوينات ومجتمع المعرفة : في اندماج الاستراتيجيات المعرفية والاستراتيجيات التربوية

عبد الحق منصف
باحث في الفلسفة وعلوم التربية

تقديم

يتفق الباحثون في العلوم الاجتماعية والاقتصادية على أن عصرنا الحالي، بفضل ابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعدد الوسائط، شكل ثورة صناعية ثالثة اختزلت المسافات بين الأفراد والمؤسسات والثقافات، وساهمت، في إعادة هيكلة وتنظيم عمليات إنتاج المعرفة والبحث في إطار مجموعات وشبكات للعمل المشترك ؛ مما انعكس على تطوير أنظمة الاقتصاد لمختلف المجتمعات.

غير أن هذه الثورة الجديدة لم تمس الاقتصاد وحده أو قطاع الاتصال والمعلومات، بل هي أيضا ثورة في الذكاء البشري وتفاعله مع نوع آخر من الذكاء، هو الذكاء الاصطناعي الرقمي. ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الرأسمال غير المادي (Capital intangible) تأخذ شكل استثمارات في المعلومات والاتصالات والبرمجيات، والمعرفة والبحث والابتكار، والتكوين والتربية. لقد تحرك المجتمع برمته نحو أنشطة مكثفة للابتكار وإنتاج المعرفة وتداولها واعتمادها في المشاريع الاقتصادية الكبرى، مما قوى تنافسية بعض المجتمعات المعاصرة التي أصبحت اقتصاداتها مهيمنة على مستوى المعمور.

لا يجب أن يخفى عنا الارتباط الوثيق بين هذه التحولات الدالة وبين هيمنة العولمة ؛ مما يؤشر على دخول مجتمعات المعمور عهدا جديدا أُطلقت عليه تسميات عديدة من قبيل «مجتمع المعلومات» و «مجتمع المعرفة» و «المجتمع المعرفي» و «المجتمع الذي يتعلم».. والواقع أن العولمة لم تدفع إلى تطوير أنظمة الاقتصاد والتمويل والإنتاج إلا لأنها جعلت من المعرفة أحد العوامل الحاسمة في تنافسية هذه الأنظمة ومردودها. لقد أتاحت فرصا واسعة جدا أمام الأفراد لتطوير قدراتهم على التعلم والتكيف بغاية اندماج فاعل في عالم الشغل الذي أصبح يتطلب جملة من المهارات المتخصصة والتحكم الدقيق في المعارف المستجدة، والقدرة على الابتكار والإنتاج. كلها متطلبات ستغير مفهوم التنمية الإنسانية الذي ساد خلال بداية القرن العشرين. أصبحت التنمية، في مفهومها المعاصر تعني **عملية توسيع الخيارات في جميع ميادين الحياة الإنسانية** ؛ إنها عملية مندمجة لزيادة القدرات والفرص الإنسانية لاستخدامها في شتى المجالات،

ولضمان التوازن المناسب بين هذه القدرات والفرص[1]. ويعتبر مجتمع المعرفة أكبر استثمار في تاريخ المجتمعات في القدرات المعرفية والتواصلية للأفراد والمؤسسات، إلى جانب القدرات والبنيات المادية للتربية والتكوين. من شأن هذا الاستثمار أن يقوي فرص الأفراد في تنمية شخصيتهم وإمكاناتهم وارتقائهم الاجتماعي وتطوير وضعياتهم، ولا سيما تضييق مساحات اللامساواة والإقصاء والتهميش والهشاشة الاجتماعية. كما يقوي التنافسية العامة للمجتمع ومؤسساته في مجالات المعرفة والاقتصاد والتأهيل البشري.

غير أن ما يميز أغلب مجتمعات المعمور حاليا، هو وجود مسافة فاصلة بين القطاعات المختصة في إنتاج المعارف والابتكار، وبين القطاعات المختصة في نشر هذه المعارف وتعلميها. بتعبير آخر، **هناك فجوة كبيرة جدا بين الإستراتيجيات المعرفية وبين الإستراتيجيات التربوية والتكوينية.** وغالبا ما تتسع هذه الفجوة زمنيا، مما يجعل أنظمة التربية والتكوين تُرَوِّج لمعارف تبدو متقادمة بالقياس للتسارع المميز لابتكار المعارف الجديدة وسيولتها. والواقع أن من أكبر ميزات مجتمع المعرفة هو الاندماج المتنامي بين الاستراتيجيات المعرفية والاستراتيجيات التربوية، بفعل التشابك البنيوي الذي بدأ يتقوى بين عمليات وفضاءات إنتاج المعرفة وبين عمليات وفضاءات تعلمها واكتسابها. وذلك ما سنسعى إلى تبيانه في هذه الدراسة.

أولا : في الاستراتيجيات المعرفية

شكلت المعرفة وأنظمتها الاجتماعية أحد العوامل الفاعلة في هيكلة نظام المجتمع وتوزيع المهام وتقسيم الطبقات الاجتماعية. غير أن دورها سيتعاظم في العصور الحديثة، ليصبح اليوم أحد مفاتيح تموقع الأمم داخل النظام العولمي الجديد ومؤسساته الدولية المختلفة. وإذا تحدث المختصون في السوسيولوجيا والاقتصاد عن المجتمع الصناعي والمجتمع ما بعد الصناعي، فإن الباحثين اليوم في مجالات عدة أصبحوا يتكلمون عن مفهوم «مجتمع المعرفة»[2]

يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)، الذي يحمل عنوان : **«نحو إقامة مجتمع المعرفة»**، مجتمع المعرفة كالتالي : «إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي : الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. وفي العصر الراهن من تطور البشرية، يمكن القول إن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى : الحرية، والعدالة والكرامة الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة، بصورة متزايدة،

1- أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، بعنوان : **«الفرص للأجيال القادمة»**. ص : 13 – 14.

2- استُعْمِلتْ عبارة «مجتمع المعرفة» **«لأول مرة من طرف الباحث»** بيتر دروكر» (Peter Drucker) سنة 1969، وتم تعميقها في تسعينيات القرن العشرين، خصوصا داخل الأبحاث الدقيقة التي أنجزها باحثون أمثال **«روبين مانسال»** (Robin Mansell) و **«نيكو ستير»** (Nico Stehr). أنظر تفصيل ذلك في :

- Rapport de l'Unesco intitulé : «***Vers la société du savoir***», 2005- p : 20- 21.

- وقد تلازم استعمال مصطلح **«مجتمع المعرفة»** مع مصطلحات أخرى أشاعتها اليونسكو في 1960 – 1970 هي **«المجتمعات التي تتعلم»** (Les sociétés apprenantes) و **«التربية من أجل الجميع مدى الحياة»** (L'éducation pour tous tout au long de la vie)، وهو أمر له دلالته كما سنرى في الفقرة الثانية من هذه الدراسة.

محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وثمة رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع. وتتضح هذه الصلة بأجلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي»[3]. هكذا، يظهر أن «مجتمع المعرفة» يبني سياساته العمومية في مجالات السياسة والإدارة والاقتصاد والتربية والبيئة وغيرها على قاعدة المعرفة متمثلة كرأسمال غير مادي، أي كأنشطة وقدرات ذهنية ومعلوماتية وتواصلية تصب جميعها في الإنتاج القائم على الابتكار والتجديد الموجه للتسويق والاستغلال والرفاه. وحسب الباحث أحمد أبو زيد [4]، يتميز مجتمع المعرفة بمجموعة من الميزات والخصائص يمكن إجمال أهمها في ما يلي :

- توافر مستوى عال من التعليم والتكوين والتأهيل ؛
- نمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها ؛
- القدرة على الإنتاج والابتكار باستخدام الذكاء الصناعي، الرقمي خصوصا ؛
- تحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات «ذكية» مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات، وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية ؛
- وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات ويتقبلها ويتجاوب معها.

إن ما يهم في مجتمع المعرفة هو ابتكار وإنتاج المعرفة وليس فقط نشرها وسيولتها واستهلاكها. ويستند هذا الابتكار والإنتاج إلى مجموعات عمل مختصة في مجالات المعرفة ومؤهلة بشكل جيد، مما غيَّر بشكل عميق مفهوم العمل الإنتاجي كما ساد في النظم الاقتصادية الكلاسيكية. والحق أنه «لم يعد العرض الوفير من الأيدي العاملة غير الماهرة المنخفضة الأجور طريقا ناجحا لتحقيق النمو السريع والرخاء الوطني. في عالم اليوم، تعتمد القدرة على المنافسة على الشركات التي توظف قوة عمل جيدة التعليم وماهرة فنيا [= تقنيا]، وتكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبيع سلع وخدمات متقدمة»[5].

ما المعرفة في مجتمع المعرفة ؟ المعرفة، من جهة أولى، هي مجموع إمكانات الأفراد أو

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003 : **نحو إقامة مجتمع المعرفة** ؛ ص : 2 – 3.

4- أحمد أبو زيد : «**المعرفة... وصناعة المستقبل**» ؛ مقالة منشورة في الموقع التالي :
- dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:130500

5- أنظر الملخص التنفيذي لتقرير البنك الدولي حول «**التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**» (2007)، الذي صدر بعنوان : «الطريق غير المسلوك : إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي :
- siteresources.worldbank.org/.../EDU_Summary_A... -

المؤسسات التي تتيح لهم إنتاج موضوعات وخبرات معرفية، استنادا إلى عملية تفاعلية مركبة بين الذكاء البشري وأنشطته الذهنية وبين الذكاء الاصطناعي وبنياته التكنولوجية. المعرفة [6]، إذن، قبل أن تكون منتوجا، عبارة عن قدرات ذهنية ومنهجية وتكنولوجية، ذلك أن امتلاك المعرفة في أي مجال من مجالاتها، يعني القدرة على القيام بأفعال وأنشطة عقلية أو تطبيقية مرتبطة بها. وإذا كان تناقل المعلومة [7] يتم بيسر، وقد لا يكلف الشيء الكثير بالنظر لتوسع بنيات نشر المعلومات وتوثيقها واختزانها، فإن نشر المعرفة يتطلب وسائط فاعلة وأنظمة مهيكلة ذات موارد وتكلفة، كأنظمة التعلم أو الإعلام أو الأنظمة المعلوماتية وحواملها الرقمية، أو البنيات الثقافية أو الأنظمة المهنية التي تعتبر فضاءات للتعلم بالممارسة.

من جهة ثانية، يمكن للمعرفة أن تخضع للتقنين والمَعْيَرة المنهجية والمنطقية (codification)، عبرها يتم فهمها وصياغتها في لغة بقواعد كونية، خاضعة لمنطق الصلاحية (Validité) وإمكانية التطبيق (Applicabilité) وإمكانية التعلم ؛ وهذا يعني أنها تصبح قابلة لأن تصاغ في برامج مستقلة عن الشخص الذي يمتلكها ويعلمها. لذا، كانت إعادة إنتاج المعرفة تمر في أغلب الأحوال عبر التمرن والتمرس داخل وضعيات تطبيقية. فتسجيل المعرفة عبر الكتابة والجداول والمبيانات يتيح إمكانية فحصها ومعالجتها بطرق أخرى، وإعادة تنظيمها وتركيبها. هكذا، تظهر موضوعات جديدة للمعرفة تأخذ شكل لوائح وجداول وصيغ أخرى ؛ وهي موضوعات تفتح إمكانيات جديدة للمعرفة كالتصنيف والجدولة والنمذجة والبناء الصوري لبنيات تختزل المكونات الأساسية لواقع أو ظاهرة أو شيء ما ؛ وهي عمليات غالبا ما تتم من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساهمت بشكل كبير في الانتقال من المرحلة التي تبنى فيها المعارف داخل الصيغ المكتوبة والمرسومة التقليدية (Stade littéral) إلى المرحلة المابعد كتابية (Stade postlittéral) التي يتم فيها بناء المعارف داخل نماذج لتفاعلات مُبَنْيَنَة [8].

تشكل المعرفة، من جهة ثالثة، إحدى السلط الجديدة للاقتصاد العولمي، ذلك أنها أصبحت بنية للتفكير ونظاما للإنتاج واستراتيجية، تتحكم جميعها في باقي الاستراتيجيات المجتمعية الأخرى : الداخلية من قبيل الاقتصاد، والإعلام، والتربية، والثقافة، والصحة، والبيئة، والطاقة،

6- هناك فرق بين المعلومة وبين المعرفة. المعلومة منتوج جاهز يأخذ شكل معطيات ووقائع وجزئيات يتم الإعلان عنها في شكل آراء وصور وبيانات معروضة. وتتميز المعلومات بالتعدد والتمايز واللاتجانس، وتكون قابلة للتخزين والتداول. المعلومات غير فاعلة في حد ذاتها ما لم يستعملها المختصون في إنتاج المعرفة لأجل تأويلها وتوظيفها وإعادة بنائها.

7- هناك مصطلح سائد في ثقافتنا المعاصرة ذو ارتباط بالمعلومات هو : مجتمع المعلومات (Société de l'inforamtion). وقد عرفه مؤتمر القمة العالمي بجنيف كالتالي : «مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم». أما تكنولوجيا المعلومات (Technologie de l'information)، فهي استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة ومنها الكمبيوتر في جمع البيانات ومعالجتها. ويطلق لفظ «المعلوماتية (L'informatique) على الإطار الذي يحوي تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الكمبيوتر، ونظم المعلومات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني المنظم. وهي عبارة عن منظومة تشمل أربعة أبعاد أساسية هي على التوالي : – العتاد الصلب ؛ البرمجيات أو العتاد اللين ؛ الموارد المعرفية ؛ الموارد البشرية. للتوسع في ذلك، أنظر مقالة صبري الحاج مبارك : «المعلومات ودورها في التنمية»، المنشورة في الموقع التالي :
– alyaseer.net/vb/showthread.php?t=22119 –

8 - Paul A. David/ Dominique Foray : ***Une introduction à l'économie et à la société du savoir*** (2002) ; p : 17- Article disponible en ligne à l'adresse suivante :
http://www.Cairn.info/revue-internationale-des-sciences-sociales-2002-1-page-13.htm

وغيرها ؛ والخارجية من قبيل القدرة التنافسية للدولة وموقعها داخل الإنتاجية العالمية وفضاءات اتخاذ القرار الدولية والتعاون الدولي والشراكات وما إلى ذلك. وهذا ما جعل الاقتصاد الحالي موسوما باسم «اقتصاد المعرفة» ؛ ويقصد به، على وجه العموم، اقتصاد المجتمعات التي تبني قراراتها المتعلقة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية العامة على حصيلة نشطات بنياتها في المعرفة وإنتاجاتها. ويرى الباحثان Bruno Amable / Philippe Askenazy أن الاهتمام باقتصاد المعرفة يرتبط بالأهمية التي أصبحت تكتسبها أنشطة البحث والتجديد والتربية والتكوين في الاقتصاد العالمي. ويهم هذا التعاظم أيضا التزايد المطرد لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأنشطة الإنتاجية والمعرفية والتبادلية والتمويلية وغيرها[9]. هكذا، يرتكز اقتصاد المعرفة على مكونات ثلاثة جوهرية : **أ** – الرأسمال البشري، خصوصا اللامادي (المعارف والأنشطة الذهنية البحثية والتربوية والتكوينية..) ؛ **ب** ـ تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛ **ج** ـ تنظيم للمقاولة ذو نجاعة كبرى.

لقد تنامت حصة الاستثمارات اللامادية في مجال البحث والتجديد والتربية والصحة، قياسا إلى الاستثمارات الملموسة في مجال الرأسمال والموارد المادية. وقد صاحب ذلك كثافة متنامية في الإنتاج في المعارف والتكنولوجيات الرقمية بمختلف مجتمعات المعمور، وذلك في ارتباط وثيق بارتفاع مستويات التمدرس وبلوغ درجات عليا من التعليم. مع هذه الثورة، لن يكون ممكنا تصور الفعل المعرفي انطلاقا من النظريات الكلاسيكية للمعرفة بوصفه نشاطا فرديا سيكولوجيا. فاللجوء لمعالجة النصوص الإلكترونية أو استعمال محركات البحث عادات مستجدة في إطار أنشطة معرفية تتفاعل مع الأجهزة والحواسيب الإلكترونية. لقد قادت عمليات ترقيم المعرفة والمعلومات (La numérisation) إلى تحسين وتطوير الصيغ القديمة لتقنين المعرفة. وإن الطابع التفاعلي للشبكات الرقمية يعطي لمستعملي التكنولوجيات الجديدة مكانا لم يكن لها من قبل، إذ كفوا عن أن يكونوا سلبيين ـ مجرد متلقين ـ أمام المعلومات. فهذه التكنولوجيا الجديدة تتفاعل مع بناء المعارف، بدل أن تسبقه. ورغم الطابع اللامادي (الذهني) المميز للنشاط البشري في مجتمع المعرفة، فلابد من الاعتراف أيضا بأن هذه التكنولوجيا مكنت من تحويل مجموعة من الوظائف الذهنية خارج الذهن بفعل الآلات والأجهزة. هكذا، تم إضفاء الخاصية الآلية على المعرفة[10].

ما هي بنيات المعرفة في المجتمعات المعاصرة ؟ يمكن إجمالها في البنيات الأساسية التالية :

- بنيات البحث والابتكار من مختبرات ومعاهد ومراكز للدراسة ؛
- بنيات التخطيط والتوجيه والتنسيق وبناء الاستراتجيات في مجال البحث وإنتاج المعارف ؛
- بنيات تمويل الاستراتيجيات المعرفية واستثمارها ونشرها وتعميم الاستفادة منها ؛
- بنيات تقويم هذه الاستراتيجيات وتطويرها ؛

9- Bruno Amable/ Philippe Askenazy : ***Introduction à l'économie de la connaissance*** – Contribution pour le Rapport Unesco : «construire des sociétés du savoir» - p : 1. Article disponible en ligne à l'adresse suivante : ***www.jourdan.ens.fr/~amable/unesco%20final.pdf***

10- Rapport de l'UNESCO intitulé : ***Vers la société du savoir,*** 2005 ; p : 51 – 52.

- بنيات اجتماعية كالتربية والتكوين والأنظمة الإعلامية والاتصالاتية والتواصلية، من وسائط وفضاءات وشبكات لتبادل المعلومة ودراستها، وعلى رأسها الإنترنيت..

إن دينامية مجتمع المعرفة متشعبة ومعقدة تلعب فيها النخب والمجموعات المنتجة للمعرفة، من باحثين وفاعلين في مختلف الحقول ومهندسين وتقنيين ومؤطرين وإعلاميين، دورا كبيرا جدا. كما أن اشتغال هذا الذكاء الجماعي الجديد يجعل من المكونات الإعلامية والتقنيات المعلوماتية والتواصلية عاملا قويا في التفكير والابتكار، ويجعل المعرفة أحد وسائل الثروة. فلم تعد المعرفة مجرد إبداع فردي، بل ترتبط بالقدرة على التواصل والعمل في إطار جماعات وشبكات للبحث والتفكير، وشراكات متعددة فيما بين المقاولات والجامعات ومؤسسات البحث المختصة. على أساس ما سبق، لم يعد التعليم والتكوين محصورين في عمليات أصبحت تقليدية للتواصل بين من يمتلك الخبرة والمعرفة، وبين من لا يمتلكهما، وأصبح في ذاته نوعا من الرأسمال الذي ينمو ويتوسع داخل سيرورة لتناقل الخبرة والتعلم في وضعيات ميدانية للتدريب والتكوين المستمرين. فالمقاولة التي تنتقل إلى بلد يتلمس طريقه إلى النمو، تخلق عملية التعلم في وضعيات للتنفيذ أو التحقيق الفعلي الذي ينتج وضعيات ووقائع جديدة للتفاعل بين الأفراد والمؤسسات، وتمكن من نشر معارف البلدان المتطورة داخل البلدان النامية المستقبلة[11]. **بتعبير آخر، لم يعد التعلم معزولا عن استراتيجيات الابتكار والإنتاج والتسويق، بل هو جزء مندمج في هذه السيرورة المعقدة.**

ثانيا : في الاستراتيجيات التربوية

سبق أن أكدنا في مستهل هذا المقال المسافة الكبيرة أو الهوة التي تفصل حاليا بين القطاعات المختصة في إنتاج المعارف والابتكار، وبين القطاعات المختصة في نشر هذه المعارف وتعليمها، وبالتالي **الفجوة الكبيرة بين الاستراتيجيات المعرفية وبين الاستراتيجيات التربوية والتكوينية**. لذا، سيكون من مهام برامج الإصلاح أو التطوير أو التغيير التربوي العمل على تجاوز هذه الفجوة في اتجاه إدماج المعرفي والتربوي في انسجام تام مع تحولات الحقل المعرفي والحقل التربوي داخل المجتمعات المعاصرة.

شكل التعليم، ولا يزال، أحد الوسائل أو القنوات المحورية لنشر المعرفة وتمكينها لدى القطاعات العريضة من الأطفال والشباب، وحتى الكبار. غير أن توسع بنيات الاتصال المختلفة وتعاظم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبحا عاملين حاسمين اليوم في بلورة الاستراتيجيات التربوية وتنفيذ سياسات التكوين. وقد أصبح هذا التوسع والتعاظم دافعين إلى العمل، لدى بلدان الجنوب، على تأمين وصول الناس جميعا، بمن فيهم ذوي الحاجة، إلى تقنية المعلومات والاتصالات تيسيرا لاكتسابهم المعارف واستفادتهم من فرص جديدة للتعلم وتنمية القدرات. وعليه، أفرز التوجه نحو تعميم مجتمع المعرفة حقيقة يصعب جدا التغاضي عنها، **وهي أن المناهج والبرامج المدرسية لم تعد هي المصدر الوحيد لاكتساب المعارف والقيم، بل أصبحت**

11- Claude Rochet : ***Quelle éducation dans l'économie du savoir ?*** Article disponible en ligne à l'adresse suivante : ***Claude.rochet.pagesperso-orange.fr/ecole/docs/educecos.pdf***

الشبكات والمصادر الإلكترونية والإعلامية تفتح المتعلم والفرد عامة على فضاءات ومعلومات ومعارف يمكنه أن يستفيد منها في وقت وجيز، ويوسع معارفه بواسطتها أكثر مما تسمح به البرامج المدرسية الموزعة على فترات طويلة نسبيا خلال الموسم الدراسي أو المدة المخصصة للتكوين.

في سياق تحولات المجتمعات المعاصرة، يمكن الإقرار أيضا بأن التوجه نحو توسيع مجتمع المعرفة في عصر العولمة أدى إلى تغيير العديد من المفاهيم والتمثلات المحورية في ثقافة وأنشطة الأفراد والمؤسسات، من بينها مفاهيم التعلم والتكوين ذاتها. ويمكن رصد ذلك من خلال المظاهر التالية :

- تحول «**المال والتجارة** من أنشطة مادية محضة يتم ضمنها تبادل السلع والأوراق المادية، إلى أنشطة يتحكم فيها منطق المعلومات والرمزية»[12]، أي منطق المعرفة والقدرات الذهنية.

- كما عرف مفهوم العمل طفرة ترتب عنها تغير في طبيعته وطرائقه في ارتباط بالانفجار الملحوظ في الخدمات الجديدة، وانتقال العمل البشري من توظيف العضلات لإنتاج السلع والخدمات، إلى توظيف العقل بقصد إنتاج تطبيقات وبرامج عالية الدقة كثيفة العلم والمعرفة.

- كما تحولت استراتيجيات التنمية والتغيير من التركيز فقط على **الرأسمال المالي والاقتصادي** إلى استهداف الرأسمال البشري متمثلا كقدرات وطاقات تفتح فرصا متعددة وخيارات متنوعة أمام الأفراد والمؤسسات.

- في ارتباط بذلك، توجهت السياسات العمومية إلى تبني نهج **الحكامة** بكل أبعادها في تدبير الشؤون العامة، بما في ذلك التربوية وضمنها قضايا المناهج والتكوينات، بدل التركيز فقط على **الحكم** وأنماطه التراتبية التقليدية.

- وعلى مستوى المعرفة ومؤسساتها، تم توسيع تمثل **«العمل المعرفي»** بالانتقال من منطق **الاكتشاف العلمي** وبناء المعارف إلى ما يمكن أن نسميه «**بنوع من المجازفة**» «**الحكامة المعرفية**»، أي التركيز على مجموع الهيئات والعمليات والآليات التي عبرها يتم تصور المشاريع المعرفية واتخاذ القرارات في شأنها، وتمويلها وتنفيذها وتقييمها وتحسينها وتسويقها.

- في هذا السياق أيضا سيتغير مفهوم **التعلم**، والعمل المدرسي ومناهجه وبرامجه بالتالي ؛ ذلك أن الأدبيات بدأت تتحدث اليوم عن L'apprenance وليس فقط عن L'apprentissage بمفهومه المتداول في نظريات التعلم الكلاسيكية. فلم تعد المناهج المدرسية هي المصدر الوحيد للمعارف الموجهة للصغار والكبار، بل تعددت هذه المصادر، بتزامن مع توسع الشبكات الإلكترونية والإعلامية والتنامي السريع للفضاءات العمومية للمعرفة والإعلام والثقافة والتواصل..

إن تحولات مجتمعات اليوم أرغمت الفرد على تطوير قدراته على التكيف السريع مع المعطيات الجديدة حول الإنسان والبيئة والقيم والمعرفة، وفرضت على الأنظمة التربوية إدخال تغييرات عميقة **داخليا** (خصوصا في التنظيم البيداغوجي للأسلاك والمستويات الدراسية، والمناهج

12- يحيا اليحياوي : **في العولمة والتكنولوجيا والثقافة (مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة)** ؛ دار الطليعة، 2002، بيروت، ص : 146.

والبرامج وطرائق التدريس والتعلم والتقويم والتأهيل)، **وخارجيا** (من حيث تفاعل المدرسة مع محيطها البيئي والاجتماعي، ولا سيما المؤسسات الإعلامية والثقافية والمقاولات، وكذا مؤسسات إنتاج المعرفة..). هكذا، ستعرف العملية التربوية تغيرات تدريجية من نواح عدة أهمها :

- تحرر العلاقة البيداغوجية التقليدية نسبيا من هيمنة المدرس. فالعلاقة التفاعلية التي أصبحت تجمع المتعلم، أيا كان مستواه الدراسي ووضعيته، بالأجهزة والمعدات الإلكترونية، وبالبرامج والشبكات الرقمية، ستؤثر تأثيرا عميقا على العمليات الذهنية للمتعلم وردود أفعاله، وقدراته على التفاعل مع المعلومات والوثائق والبيانات المختلفة المعروضة عليه، وقدراته على التفكير وبناء المعارف والمواقف بالتالي. ولا ينبغي أن يظن البعض أن هذه العلاقة التفاعلية مجرد علاقة شكلية أو أداتية بين فرد وأجهزة، بل إنها تمس في العمق طبيعة المضامين والمواد التعليمية وصيغها (الصور، البيانات، الجداول، النصوص، الإحصاءات..)، وكذا سيرورة العملية التعلمية وامتدادها داخل الزمان، إذ يمكن للمتعلم أن يكتسب معلومات كثيرة حول موضوع أو مواضيع عدة، وأن يتعلم خبرات ومعارف ذات أصول متنوعة، وذلك في وقت قصير لا يستطيع الزمن المدرسي المخصص للتعلم أن يجاريه نظرا لتعقيدات العمل المدرسي وتنظيمه المؤسسي.

- تقليص المسافة التي ظلت قائمة دائما بين حقلين اجتماعيين من حقول المعرفة والثقافة : حقل إنتاج المعرفة، ويشمل معاهد البحث والمراكز الجامعية والمختبرات الخاصة، وحقل إعادة إنتاج هذه المعرفة ونشرها (ويشمل حقل التعليم والتكوين، إلى جانب الإعلام وبعض المؤسسات المختصة في نشر المعرفة والمعلومات كقطاعات محاربة الأمية..). وهي مسافة كرستها إحدى النظريات البيداغوجية حول التدريس ونقل المعرفة، نقصد بذلك نظرية النقل الديداكتيكي[13]. والواقع أنه داخل مجتمع المعرفة، تداخلت استراتيجيات الإنتاج والابتكار واستراتيجيات التكوين والتأهيل. هكذا، يميل التعلم إلى أن يكون محكوما :

➢ بأفكار ومعارف وأطر مرجعية متقاسمة بين الخبير المتمرس والأكاديمي والمتعلم، الذين ينخرطون في وضعيات ميدانية لصنع الخبرة واكتسابها في إطار تنمية القدرة على التعلم والالتزام الأخلاقي بإنجاحها ؛

➢ بوضعيات تسود فيها ثقافة وقيم التنظيم تسمح ببناء ذكاء جماعي وتبادل الخبرة والتقييم، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين الأطراف المكونة لمجموعات العمل التي لا تكتفي بابتكار معارف جديدة، بل تخلق فوق ذلك وضعيات للتعلم المشترك.

13- لمزيد من الاطلاع على توجهات هذه النظرية، أنظر :

- Y. Chevallard, M. A.Johsua : La **transposition didactique**-Ed. La pensée sauvage, Paris, 1991.
- Philippe Perrenoud : **La transposition didactique à partir de pratiques : des savoirs aux compétences-** Article disponible en ligne à l'adresse suivante :
- **http://www.unige.ch/fapse/SSE/teachers/perrenoud/php_main/php_1998/1998_26.rtf**
- انظر كذلك كتابنا : **رهانات البيداغوجيا المعاصرة : دراسة في قضايا التعلم والثقافة المدرسية** ـ أفريقيا الشرق ؛ 2007، الدار البيضاء ؛ ص : 190 – 191 – كذلك مقالنا : «**الكتاب المدرسي والنقل الديداكتيكي**» : **بين إنتاج المعارف المدرسية وإعادة إنتاج القيم والإيديولوجيا الاجتماعية** ـ مجلة «**دفاتر التربية والتكوين**» (يصدرها المجلس الأعلى للتعليم بالمغرب) – العدد : 3 ؛ شتنبر 2010 ؛ ص : 35 – 42.

لم يظهر أثر المعرفة على الاقتصاد وحده إذن، بل سيظهر أكثر على التعلم، بحيث فرض ضرورة توسيع التصورات التربوية للتعلم وأدوار المدرسة ومناهجها ومؤسسات التكوين. لم يعد التعلم يقاس فقط بمرجعيات التدريس المتعارف عليها والمنحصرة في المجموعات الفصلية للمتعلمين، وبدور المدرس وما يتسلح به من مناهج وبرامج وكتب مدرسية ؛ ذلك أن مقاربات التعلم تعددت بتعدد الفرص التي يمنحها مجتمع المعرفة أمام تنمية القدرات البشرية. في هذا الإطار، يمكن الحديث على الأقل عن أربعة صيغ للتعلم هي على التوالي : التعلم الذاتي ؛ تعلم التعلم ؛ التعلم عن بُعد ؛ التعلم مدى الحياة.

يشكل التعلم الذاتي أحد الوسائل الأساسية لاكتساب المعرفة في مجتمع المعرفة، ويرتكز على القدرات الذاتية للمتعلم ورغبته في اكتساب خبرات ومعلومات ومعارف جديدة، أو توسيع المعارف المكتسبة. ويكتسب هذا التعلم أهميته على الأقل من أمرين اثنين، هما : كون المتعلم هو من يخلق وضعية التعلم ويحدد الموارد وينخرط في إثراء خبراته الذاتية بفعالية وفق الأهداف التي يحددها لنفسه ؛ وسرعة تحولات المجتمعات المعاصرة والانفجار في المعارف بشكل لا تستوعبه المناهج والبرامج المدرسية. ويمثل تعلم التعلم شكلا آخر للتعلم الذي يقتضيه مجتمع المعرفة، خصوصا وأنه أسلوب يركز على العمليات والأنشطة التي من خلالها يتم تنمية القدرات المعرفية الذاتية. إنه نوع من التعلم من الدرجة الثانية ؛ هو تنمية للقدرات والكفايات المنهجية المرتبطة بأساليب العمل وطرائق البحث وبناء المعارف. أما التعلم عن بعد، فهو إحدى صيغ النسق التعلمي الجديد بخروجه عن حدود النمط التعليمي المدرسي وانفتاحه الواسع على المجتمع، واستغلاله لمختلف الإمكانيات التي تمنحها تقنيات الإعلام ووسائل الاتصال. وأخيرا، يعتبر التعلم مدى الحياة الصيغة الأكثر راهنية من منظور توسيع مشروع مجتمع المعرفة، لأنه عملية مستمرة لتنمية القدرات وبناء المعارف، باعتماد كل الوسائل المتاحة، تقليدية كانت أو معاصرة.

لقد أكدت الاستراتيجيات التربوية التي تبنتها التقارير الأممية للتربية، التي أعدتها منظمة اليونسكو، على الأهمية المحورية للتعلم مدى الحياة بالنسبة لتوسيع مجتمع المعرفة. فقد اعتبر تقرير 1996 الذي يحمل عنوان «**التعلم ذلك الكنز المكنون**» التعلم مدى الحياة أحد مفاتيح القرن الواحد والعشرين : «وهو يتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأولي والتربية المستمرة، ويستجيب للتحدي الذي يطرحه عالم سريع التغير» (ص : 19). والواقع أن تبني الاستراتيجيات التربوية المعاصرة مبدأ تنويع الأنماط التعلمية، يندرج في الحقيقة ضمن ما يسمى في الأدبيات التربوية «المجتمع الذي يتعلم» (La société apprenante)، أي المجتمع الذي يوسع قاعدة التعلم وأنماطه، بشكل يدفع أفراده إلى التحكم في مبادرات تعلمهم وتوجيهها وتطويرها. أكد تقرير اليونسكو لسنة 2005 الذي يحمل عنوان «**نحو مجتمع المعرفة**»[14]، أن الرهان الأول لمشروع «المجتمع الذي يتعلم» ليس هو من يمتلكون المعرفة، بل من يسعون إلى اكتسابها ليس فقط في إطار مؤسسات التربية والتكوين القائمة، بل أيضا في إطار الأنشطة المهنية والتربية غير النظامية وغير المنظمة مؤسسيا التي يلعب فيها الإعلام بمختلف مكوناته دورا هاما.

14 - Rapport de l'UNESCO : ***Vers la société du savoir***, 2005.p : 57.

إن تأمل واقع المؤسسة المدرسية بمجتمعاتنا يلاحظ أنها غير قادرة وحدها على تحمل هذا المشروع المجتمعي المعرفي ـ التعلمي، سيما وأنها لازالت تشتغل، من حيث تنظيمها ومناهجها وبرامجها وأساليبها التربوية، وفق نموذج يمكن اعتباره تقليديا جدا. فغالبا ما تتميز المضامين الدراسية بالكثافة والتعدد وعدم التجانس في المرجعيات الثقافية والحضارية، إلى حد التعارض والتناقض أحيانا ؛ مما ينعكس على الثقافة المدرسية وما تتطلبه من انسجام، ويؤثر سلبا على القدرة على التعلم واستقبال المعلومة المدرسية، وعلى تكوين شخصية المتعلم. كما أن المضامين لا تتناسب أحيانا أخرى مع خصوصية الأسلاك التعليمية ووظائفها التربوية، ومع المستوى المعرفي للمتعلمين، مما يجعلها تفقد دلالتها وأهميتها بالنسبة لهم، وتشكل فقط مادة للحفظ دون استيعاب لمعناها في علاقته بتجربتهم كمتعلمين. أما من زاوية العلاقات البيداغوجية، فإنها ما تزال سجينة الطابع التلقيني الذي يحكم أساليب التدريس وطرائقه ؛ وهو أمر يحول دون إدماج التعلمات وترصيدها، ويحد من الاستقلالية البيداغوجية للمدرس ومبادراته واجتهاداته. وعلى مستوى الأداء المدرسي، يلاحظ أن أغلب المهام المدرسية تتركز في الأنشطة الديداكتيكية الفصلية، وقلما تنفتح على الأنشطة التكوينية المتعلقة بالحياة المدرسية، ولا سيما المرتبطة بالتربية على القيم والمواطنة، والتربية الثقافية، والأنشطة المنفتحة على البيئة والمحيط المدرسي.

في هذا السياق، سيكون من مهام مجتمعاتنا إعادة بناء استراتيجياتها التربوية في ضوء المشروع المجتمعي لـ «مجتمع المعرفة الذي يتعلم» ومستجداته التكنولوجية. فالتعلم في مجتمع المعرفة يقتضي التركيز على اكتساب كفايات جديدة، إلى جانب الكفايات الخاصة بالقيم والمواطنة الفاعلة، على رأسها الكفايات المعرفية (كالبحث عن المعلومات والمعطيات ومعالجتها وتحليلها وإعادة بنائها)، والكفايات العلائقية (كالعمل في إطار شبكات لتنمية الذكاء الجماعي) والكفايات التكنولوجية (كاستعمال تقنيات المعلوميات والاتصال والإنترنيت لأجل التحيين والتحسين الدائم لقواعد المعرفة). وقد أظهرت التجارب الناجحة في هذا المجال أن هذه التكنولوجيا، حينما تجد لها مكانا فعليا داخل مناهجنا التربوية وتكويناتنا، تشكل، في الوقت ذاته، أداة بيداغوجية هامة في عمليات التعليم والتعلم، وكذا مكونا جوهريا من مكونات البرامج والمقررات الدراسية، إلى جانب كونها نواة صلبة لكل نسق معلومياتي تربوي يمكن المنظومات التربوية من توثيق معطياتها وتأمين سيولة دائمة للمعلومات، وبناء شبكة وطنية وإقليمية شاملة لكل من البحوث والدراسات المنجزة في مختلف مجالات البحث التربوي.

إن المدرسة بمجتمعاتنا ملزمة حاليا بتطوير جاهزيتها وقدرتها على تغيير مقارباتها المنهاجية باستحضار تدابير كثيرة من بينها :

- المزاوجة البنيوية بين التعليم والتدريب أو الانغماس في الوضعيات الميدانية مهما كانت بسيطة ؛ وهذا يقتضي إدماج حصة كبيرة من التكوينات والتعلمات، خصوصا في المراحل التأهيلية التي تلي التعليم الإلزامي، في صميم الوضعيات الفعلية للتداريب في مختلف مجالات التكوين (الإدارة، الاقتصاد، الهندسيات، المهن الاجتماعية...). كل ذلك يعني انفتاح المناهج الدراسية أكثر على المحيط، واستثمارها لكل ما يتيحه من إمكانيات لتحقيق التعلم وتعميق الخبرة وإثرائها.

- تنويع المسارات التعليمية والتكوينية ضمانا لمرونة وحركية أيسر تسمح للمتعلمين والمتعلمات بتغيير المسار أو تعميقه أو تكميله كلما رغبوا في ذلك. وهذا يتطلب هيكلة مرنة للأسلاك التعليمية داخل القطاع الواحد (التعليم المدرسي، التعليم العالي، التكوين الفني أو التقني..) وذات منافذ وجسور كثيرة ؛ كما يستلزم تحقيق أكبر قدر من الاندماج والتماسك بين مختلف مكونات النظام التربوي، بحيث يسمح بانتقال طبيعي للمتعلم فيما بينها، مع توحيد معايير ومواصفات التكوين والتقويم والإشهاد والتوجيه بالارتكاز على نظام شفاف وذا مصداقية للإعتماد أو المصادقة على التكوينات والاعتراف بالكفاءات.

في هذا الصدد، يتوجب إقامة نظام متكامل للتوجيه التربوي استنادا إلى تتبع وتقويم مسارات التعلم والتحصيل لدى المتعلمين ؛ كما ينبغي تنويع صيغ الاعتراف المؤسسي بالمؤهلات. فإذا كان الاعتراف بواسطة الشهادات الممنوحة هو الطريقة السائدة في منظوماتنا التربوية والتكوينية، فيجب تبني صيغ أخرى أكثر مرونة من شأنها تعزيز تكافؤ الفرص، من قبيل الاعتراف بالكفاءات والمؤهلات على أساس الخبرة، من طرف لجان مختصة بطلب من الممارسين داخل المهن والوظائف المختلفة، علما أنهم يتحكمون في أصول وكفايات تلك المهن والوظائف بالاكتساب الميداني، ودون المرور بمسار تعليمي ترسمه المؤسسة المدرسية.

- توسيع الخريطة المعرفية للبرامج والمقررات التعليمية بإدماج البرمجيات التربوية الإلكترونية وتعزيزها بمختلف الوسائل التفاعلية والحوامل الرقمية، وتوفير الفضاءات والأجهزة متعددة الوسائط.

- توسيع مجال الإستراتيجية التربوية لتدمج مختلف الخبرات الخارج مدرسية (الخبرات التي توفرها المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والجمعيات المدنية، أو المؤسسات الإنتاجية والمقاولات، أو المؤسسات الإعلامية والثقافية..). هنا تصبح الموارد المدرسية تؤمن الوساطة بين أصول ومصادر سوسيو ـ معرفية كثيرة وبين المتعلمين والمتعلمات، بدل أن تكون المدرسة، كما اعتقد الكثير، المصدر الوحيد للمعارف والخبرات.

- وضع فرص أو إمكانية التشغيل (L'employabilité) في أساس أو مُدْخَلات المقاربة المنهاجية لبرامج التكوين والمضامين الدراسية وليس في مخرجاتها. وهذا سيفرض على مؤسسات التربية والتكوين الانفتاح أكثر على محيطها الاقتصادي والاجتماعي في بلورة استراتيجيتها التربوية وبناء مناهجها وتكويناتها، والقدرة على الاستباق واستدماج مختلف المؤهلات والمواصفات المطلوبة من طرف عالم الشغل في المسارات التكوينية.

خاتمة

يظهر لنا من التحليلات السابقة أن المناهج الدراسية والتكوينات ليست مجرد أحد المُدخلات لتحليل المنظومات التربوية وتطويرها، بل هي فوق ذلك أحد المدخلات الأساسية ضمن استراتيجية تربوية تروم الإسهام في بناء مشروع مجتمعي للمعرفة والتعلم مدى الحياة في مجتمعاتنا العربية،

وتقليص مساحات الأمية والتهميش واللامساواة بين الأفراد والجماعات داخلها ؛ هذا خصوصا حينما يكون توظيفها مندمجا في إطار سياسة عمومية في مجال التربية والتكوين تضع ضمن أولوياتها تأهيل رأسمال بشري، في إطار استراتيجية أوسع هي استراتيجية التنمية الإنسانية. فمنذ دخول الألفية الثالثة، ركزت اليونسكو أشغالها العامة والبحثية على موضوعين أساسيين، هما : محاربة الفقر والهشاشة والأمية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التربية والتعليم وبناء مجتمع المعرفة[15]، وذلك ضمن برامج متكاملة الأهداف لتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة في مجالات محاربة الفقر، والاهتمام بالطفولة المبكرة، وتعميم التعليم بفرص متكافئة، وجودة الخدمات الصحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعميم المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية وغير ذلك من الأهداف التنموية الشاملة. ولم يكن لهذه البرامج التنموية أن ترى النور لولا تيقن المهتمين بقضايا التربية والتكوين والتنمية، أفرادا ومؤسسات، بأن «الأنساق التربوية قبل زمن العولمة أصبحت عاجزة عن مسايرة الظواهر العولمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، [ذلك أن] زمن العولمة عالم جديد كل الجدة... ينبغي أن تحقق التربية طفرتها وأن تنجز ثورتها بقفزة إبيستمية تفرز نسقا تربويا ملائما، لن يلغي بالطبع النسق المتجاوز، ولكن يتيح التعامل الناجح مع المستجدات. لابد من عولمة التربية أو تأسيس تربية مُعَوْلَمَة متوافقة مع الواقع الجديد»[16]. وتلك حقيقة أصبحت بالنسبة لنا، نحن دول الجنوب، رهانا تاريخيا حتميا، وتحديا يفرض ذاته بقوة على بلورة الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال التربية والتكوين.

15- – أنظر البحث الذي قام به «خوان مارتينيز دو غونيي» (Juan Igacio M. de Goñ) لأجل اليونسكو بعنوان :
Que signifie éduquer dans la société du savoir ? L'Unesco répond. p : 84- Article disponible en ligne - à l'adresse suivante : ***unesdoc.unesco.org/images/0015/001586/158643f.pdf***

16- محمد مصطفى القباج : **التربية والثقافة في زمن العولمة** ؛ مرجع مذكور ؛ ص : 43.